

لماذا يجب على إسرائيل أن لا تسمح بانتهيار السلطة الفلسطينية؟

لقد تم ذكر انهيار السلطة الفلسطينية في العامين الأخيرين كاحتمال حقيقي على خلفية تثبيت الحقائق في الضفة الغربية من قبل الحكومة الإسرائيلية، أي توسيع المشروع الاستيطاني الذي لا رجعة فيه إلى حد كبير ويتحدى الدولة الفلسطينية. موقف السلطة الفلسطينية ضعيف بالفعل. إن انهيار السلطة الفلسطينية، أو دفعها إلى الانهيار، سيعيد النظام الإسرائيلي الفلسطيني إلى أكثر من 30 عاماً للوراء، ويضع إسرائيل في وضع سياسي ودولي صعب، لأنه سيعتبر بمثابة علامة نهاية للحقبة المنظمة، بل وسيبعد الدول العربية المعتدلة من محاولة تعزيز التطبيع معها. بالإضافة إلى ذلك، فإن انهيار السلطة الفلسطينية سيضع حداً لشراكة المصالح بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي تم التعبير عنها في التنسيق الأمني، بما يرضي إسرائيل في كثير من الأحيان، وقد يكون هناك تحول ضد إسرائيل من قبل أولئك الذين يخدمون في أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية - عشرات الآلاف من المسلحين الذين سينضمون إلى النضال العنيف الذي تخوضه الفصائل الفلسطينية ضد إسرائيل. وفي غياب سلطة فلسطينية [رادعة، قد تندلع انتفاضة شعبية في "المناطق" الضفة الغربية

منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية عام 2022، تسارعت عملية إضعافها وسحب شرعية السلطة الفلسطينية، وفي الخلفية "خطة الحسم" لوزير المالية ووزير الدفاع سموتريتش، الهادفة إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني دون عملية سياسية، فضلاً عن ادعاء وزير الأمن الوطني بن غفير تحميل الفلسطينيين عبء استخدام القوة. إن الثقل السياسي لهؤلاء الوزراء يعطي، في نظر الفلسطينيين والأطراف ذات العلاقة على الساحة الدولية، شرعية السياسة الإسرائيلية الرسمية. وهذا هو أحد التهديدات الحقيقية التي يواجهها الفلسطينيون الآن. ومن بين أمور أخرى، ليس من الواضح كيف سيخدم انهيار السلطة الفلسطينية فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني، التي تدعمها بعض أحزاب اليمين في إسرائيل كحل للصراع الذي سيفرض على الفلسطينيين. ففي نهاية المطاف، من المشكوك فيه أن يتم العثور على قيادة بديلة، وأن إسرائيل ستضطر بعد ذلك إلى تحمل مسؤولية إدارة حياة الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية.

أثار السابع من تشرين الأول (أكتوبر) والحرب على قطاع غزة غضباً هائلاً في إسرائيل تجاه حماس والفلسطينيين عموماً. كما ساهم إعلان رئيس الوزراء نتنياهو أن "فتحستان = حماستان" في تأجيج الأجواء العامة في إسرائيل، والذي يدعم حذف مصطلحي "الدولة الفلسطينية" و"حل الدولتين لشعبين" من المعجم العبري وكل خطوة تضعف السلطة الفلسطينية. اتخذت إسرائيل سلسلة من القرارات تهدف إلى معاقبة السلطة الفلسطينية وإضعافها. ومن بين أمور أخرى، تمت زيادة الاقتطاع في أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل كل شهر وتحولها إلى الفلسطينيين، وتم إقرار مشروع قانون يسمح لضحايا الإرهاب بالمطالبة بتعويضات من السلطة الفلسطينية، وتجري محاولات لقطع الاتصال بين البنوك الإسرائيلية والبنوك الفلسطينية، ويمنع العمال الفلسطينيون من الدخول إلى إسرائيل ممن يعملون بشكل رئيسي في قطاع البناء، وحدثت زيادة كبيرة في عدد الوحدات السكنية المقامة في المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتغير الوضع القانوني للبؤر الاستيطانية وتعزز الاستيطان، وقررت الحكومة الإسرائيلية حرمان السلطة الفلسطينية من صلاحياتها في المناطق (ب) التي تعرف بـ«احتياطات الاتفاق»، وأخذتها لنفسها. وقد أضاف الكنيست الإسرائيلي طبقة لهذه التحركات عندما صدر قرار بمعارضة إقامة دولة فلسطينية بأغلبية 68 عضو كنيست مقابل تسعة معارضين.

ولهذا السبب، يتزايد القلق في محيط أبو مازن، وفي صفوف الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، وفي الساحة الفلسطينية برمتها، من العقوبات التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية. إنهم يريدون أن يصدقوا أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لن يسمحوا لإسرائيل بحل أو انهيار السلطة الفلسطينية بسبب التزامها بعملية أوصلو.

حتى قبل مجزرة 7 أكتوبر/تشرين الأول، أشار رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن والعديد من المتحدثين الفلسطينيين إلى العواقب الخطيرة الضعيف للفلسطينيين في الضفة للسياسة الإسرائيلية على المستوى الأمني الغربية والاحتكاك المتزايد بينهم وبين المستوطنين اليهود. وفي الساحة الفلسطينية نفسها يدور جدل منذ عدة أشهر حول اتهام حماس بجلب الكارثة على الفلسطينيين. إن الجدل الذي سيشتد بعد الحرب سيزيد من صعوبة تعزيز جهود المصالحة بين المنظمات، وفي الوقت نفسه يزيد من مخاوف أوساط فتح ومن هم حول أبو مازن من الإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية والتي تهدد بانهيار السلطة الفلسطينية. لم يعد الأمر مجرد حل استباقي احتجاجاً على عدم إحراز تقدم في العملية السياسية (مثلما في 2012 و2013، عندما تم

الاعتراف بقدرات السلطة الفلسطينية دولياً واعتبارها عاملاً فعالاً (وبناء)، بل خوف جدي من الإجراءات العقابية الإسرائيلية التي تهدف إلى تدهور السلطة الفلسطينية أو انهيارها.

على هذه الخلفية، من الواضح أن مكانة السلطة الفلسطينية كرمز وطني فلسطيني أهم من جودة عملها. متحدثون باسم حركة فتح من البيئة المقربة من أبو مازن، يؤكدون في حواراتهم مع حماس وأنصار المقاومة الإسلامية، حتى بعد 7 أكتوبر، على إنجازاتهم تجاه إسرائيل في الأيام التي سبقت اتفاق أوسلو: العودة إلى الوطن، إطلاق سراح أسرى بخروج أكثر من 6000 أسير فلسطيني من السجون الإسرائيلية بضربة واحدة، وإنشاء مؤسسات وطنية في قلب فلسطين، واعتراف متزايد في المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية. ومن وجهة نظرهم، فإن السلطة الفلسطينية هي المؤسسة المركزية في فلسطين، وفي الوقت نفسه، تبنت حماس نفسها هذا الموقف تجاه السلطة، ولو كمنبر للسيطرة "الشرعية" على الساحة الفلسطينية، عندما قررت خوض الانتخابات الرئاسية والمجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2006، وكانت تنوي الترشح مرة أخرى في عام 2021 - عندما تم إلغاء خطة الانتخابات. أبو مازن الذي يقدم اتفاقات أوسلو كأحد إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية ويرى في المقاومة المسلحة لحماس حماقة منظمة ترفض التعلم من تجربة أسلافها، يصر على أهمية السلطة الفلسطينية وإبرازها كتعبير عن الحضور الوطني في فلسطين.

مخاطر استمرار الضعف

إن استمرار عملية إضعاف السلطة سيؤدي إلى تفاقم الآثار الخطيرة التي ظهرت منذ أشهر عديدة، ومن بينها:

- دفع جزئي لرواتب موظفي السلطة الفلسطينية، ما يشكل تأثيره على تحفيز وعمل الأجهزة الأمنية مصدر قلق عظيم لجهاز الأمن الإسرائيلي، لأنه قد يشجع على انضمام موظفي هذه الأجهزة إلى العمليات الإرهابية مقابل الأموال المحولة من إيران.
- ضعف أداء الأجهزة الأمنية، رغم التزامها بالتنسيق الأمني، وذلك بسبب نزع شرعيتها لدى الجمهور الفلسطيني على أنها تخدم الاحتلال الإسرائيلي.
- توسيع نطاق الإرهاب إلى جنوب "السامرة ويهودا"، من بين أمور أخرى، بتشجيع ومساعدة من حماس وإيران.
- تزايد الاحتكاك بين المستوطنين والفلسطينيين، الذي يؤدي

إلى تفاقم التوتر في الضفة الغربية، ما يزيد من دوافع الفلسطينيين لارتكاب الأذى ويغذي الخطاب الداخلي الإسرائيلي المثير للانقسام.

- إضعاف صمام السلطة الفلسطينية ضد نزول الحشود إلى الشوارع. لقد تجنب الجمهور الفلسطيني حتى الآن أعمال الشغب بسبب الخوف من الثمن الذي سيدفعونه مقابلها وبسبب سياسة السلطة الفلسطينية في إحباطها ومعارضتها.
- ظهور القدس الشرقية كنقطة احتكاك وهجمات إرهابية من قبل السكان الفلسطينيين الذين يرغبون في التعبير عن تضامنهم مع قطاع غزة ومناطق الصراع في الضفة الغربية.
- استثمار المزيد من الحفاظ على التنسيق الأمني يتطلب الإسرائيلي الجهود والموارد من جانب الجهاز الأمني.
- قلق من جانب المواطنين العرب في إسرائيل، الذين يعرفون أنفسهم أيضاً على أنهم فلسطينيون، والذين امتنعوا حتى الآن عن الاحتجاج والتعاطف مع إخوانهم عبر الخط الأخضر، وقد ينظمون احتجاجات شعبية تصب في مصلحة حماس ومحور المقاومة، المهتم بتوسيع ساحات النضال إلى داخل إسرائيل نفسها.

انهيار أو فشل وظيفي للسلطة الفلسطينية

لن تعلن السلطة الفلسطينية نهايتها بنفسها، فالتوتر السائد بين إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي في هذا السياق سيساعدها على البقاء. ولكن باعتبارها هيئة حاکمة، سيتعين عليها أن تواجه تحديات صعبة للغاية سيفرضها عليها الواقع على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي. وسيكون لانهيار السلطة أو فشلها الوظيفي آثار بعيدة المدى:

- سيكون لازماً على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية أن يعترفا بفشل المسار السياسي أمام منافسيهما المحليين والدول العربية التي تدعم هذه الترتيبات. هذه هي النهاية "الرسمية" لعهد أوسلو.
- رفع مكانة حماس وغيرها من التنظيمات الإسلامية في المنطقة كبديل للحكومة القائمة.
- ستظل علامة استفهام كبيرة تحوم حول استراتيجية الاستيطان التي ميزت العلاقة بين إسرائيل ودول المنطقة الساعية للتطبيع، والتي يشكل حل المشكلة الفلسطينية ركيزة أساسية

.ترتكز عليها هذه الاستراتيجية

- في غياب قيادة بديلة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، فقد يتجاهل المجتمع الدولي الواقع الذي سيتطور في أعقاب هذا الانهيار.
- في هذا الوضع، سيُطلب من إسرائيل أن تتحمل مسؤولية الإدارة المدنية للمدن والبلدات الفلسطينية، التي كانت تحت السيطرة الفلسطينية طوال الثلاثين عامًا الماضية، بسبب العبء المالي الذي ينطوي عليه ذلك.
- سيتم إثقال العبء الاقتصادي الملقى على عاتق إسرائيل. سيكون على إسرائيل أن تتعامل مع التزامات السلطة الفلسطينية و/أو عدم رغبة المؤسسات المالية الدولية في تزويدها بالائتمان.
- يرجع ذلك إلى حرب الاستنزاف المتعددة الساعات التي تخوضها إيران ضد إسرائيل عبر وكلائها، وستظهر ساحات إضافية. لا تزال خاملة حتى اليوم.

الجانب الأمني

هو الأثقل الذي سيُلقى على عتبة إسرائيل في□□سيكون التحدي الأمني حال انهيار السلطة الفلسطينية. وفي هذا المجال، هناك تعاون منذ سنوات عديدة، بمستوى معقول حتى خلال فترات الأزمات والكساد في العلاقات بين الطرفين، على أساس الاعتراف المتبادل بالمصلحة المركزية المشتركة. بل إن أبو مازن وصف في كثير من الأحيان التنسيق بأنه مقدس. ولذلك، فإن انهيار السلطة أو فشلها الوظيفي سي طرح أسئلة صعبة بشكل خاص على إسرائيل:

- ماذا سيحدث للأجهزة الأمنية الفلسطينية؟ كيف يمكن حل هيئة موالية للسلطة الفلسطينية، وملتزمة بالاتفاقيات مع إسرائيل، وتعاون معها، وتحظى باحترام زملائها الإسرائيليين؟
- هل يمكن جمع أسلحة ما يقارب 45 ألف عضو من الأجهزة في الضفة الغربية؟ كيف سيتم تحديد موقعها؟ ومن المحتمل أن يقوم بعض أعضاء الأجهزة بتسليم السلاح لإسرائيل أو لطرف ثالث، لإدراكهم لفجوة القوة بينهم وبين إسرائيل، وهو ما سينعكس في حال نشوب صراع بين الطرفين. السلطة بين الطرفين في حالة الخلاف معها، لكن ماذا عن الجزء الذي لن يتم تحصيله؟
- كيف تتعاملون مع خطر حقيقي أكثر مما كان عليه في

الماضي، وهو "انقلاب الأعشاش" - انضمام الأجهزة إلى النشاط الإرهابي؟

- كيف يمكن الحفاظ على أمن المستوطنات التي تناثر الكثير منها في أعماق الأراضي الفلسطينية المأهولة في السنوات الأخيرة؟ كيف نحمي المحاور المرورية والحدود الأردنية ومنطقة التماس مع الضفة الغربية؟
- كيفية التعامل مع اتجاه إضعاف النظام في الأردن ومع تهريب الأسلحة من العراق وسوريا عبر الأردن إلى الضفة الغربية، في ظل ضعف قدرة القوات الأمنية في الأردن على منع التهريب، في نفس الوقت الذي يتعاملون فيه مع التخريب الإيراني وجهود تسلل المقاتلين الشيعة إلى المملكة؟ وسيكون هناك خطر في تحول الحدود الأردنية من حدود سلام وتعاون إلى ساحة صراع.
- كيف ستتعامل إسرائيل مع الوضع الذي ستتضرر فيه منطقة تل أبيب ذات الكثافة السكانية العالية ووسط البلاد، الذي يتمتع حالياً بسلام نسبي على الرغم من الحرب في الشمال والجنوب، من جراء التصعيد كنتيجة محتملة لانهايار السلطة الفلسطينية؟
- ما هي عواقب هذه التحديات على المرونة الوطنية والقدرة على التكيف لدى الجمهور الإسرائيلي إذا زاد العبء الاقتصادي وتفاقم التهديد الأمني؟ كيف سيتم تجنب الاضطرابات في القدس الشرقية حول المسجد الأقصى، الذي يشكل نقطة احتكاك ساخنة في أوقات الأزمات.
- هل سيمتنع المواطنون العرب/الفلسطينيون في إسرائيل عن الاحتجاجات والمظاهرات التضامنية مع إخوانهم شرقي الخط الأخضر، وهل سيتم الحفاظ على السلام في المدن المختلطة؟

التوصيات

إن انهيار السلطة الفلسطينية ليس مسألة ثنائية إسرائيلية فلسطينية، بل مشكلة إقليمية ودولية. وتشارك الدول العربية الرائدة ومعظم الدول الغربية في العمليات السياسية التي تهدف إلى تعزيز الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني. اتفاقات أوسلو، رغم فشلها في تمهيد الطريق للمحادثات حول قضايا الاتفاق الدائم، لا تزال تعتبر آلية تحافظ على الاستقرار النسبي وتمنع التدهور. وهذا نوع من التقصير في ظل المأزق الذي وصلت إليه العملية السياسية منذ عام 2009.

ولم يفت الأوان بعد لتجديد الجهود لتعزيز السلطة الفلسطينية وجعلها عنواناً مسؤولاً ومستقراً وعاملاً، وملتزمًا بمسار التسويات، وفحصها وفق المكاسب المدنية والأمنية التي تنتجها وتلك المطلوبة منها. من المهم أن نتذكر

- تعتبر السلطة الفلسطينية أحد الأقطاب الفاعلة في الشرق الأوسط في الصراع الدائر بين القومية العربية والإسلاموية. الاحتكاك مع إسرائيل، الذي يقع التعامل معه في قلب الخلاف بين هذين الطرفين، سيعطي الطرف الفائز أفضلية كبيرة على الساحة العربية الشاملة. ويتعين على إسرائيل، التي ترغب في الاندماج في تحالف إقليمي إلى جانب الدول العربية المعتدلة، أن تعمل على تمكين التيار الرئيسي الفلسطيني من قيادة فتح وليس معسكر المقاومة الذي تقوده إيران. إن انتصار السلطة الفلسطينية وتفكك سلطة حماس يشكل ركيزة أساسية في هذا الصراع الذي يتوجه إليه كثيرون في العالم العربي والغرب.
- كما أن محور المقاومة الإيراني، وحزب الله، والمنظمات الإسلامية الفلسطينية، يستثمرون جهودهم في هذا الصراع ويدركون جيداً الفوائد التي قد يجلبها لهم انهيار السلطة الفلسطينية.
- إن الديمقراطية في إسرائيل، على الرغم من الصراع بين التوجه المحافظ والتوجه الليبرالي، لا تزال تعتبر مصدراً للتقليد - سواء بين الفلسطينيين أو بين العديد من سكان دول الخليج وغيرها من البلدان. إن تعزيز السلطة الفلسطينية وتشجيع طبيعتها الديمقراطية قد يساهم في الحفاظ على هذه الصورة لإسرائيل.

سيكون لانهيار السلطة الفلسطينية آثار سلبية على دولة إسرائيل على الساحات الداخلية والإقليمية والدولية. ويجب تجنب ذلك، خاصة في ظل الواقع الحالي للحرب مع حماس ومعسكر المقاومة بقيادة إيران وحزب الله. وعلى إسرائيل أن تركز جهودها على حل وإزالة التهديد الذي تشكله حماس و"الجهاد الإسلامي" في قطاع غزة والضفة الغربية، وتجنب التحركات التي قد تضعف السلطة الفلسطينية إلى حد الانهيار أو الخلل الوظيفي، وشراء تذكرة الدخول إلى الأمن الإقليمي- تحالف اقتصادي تقوده الولايات المتحدة ويمهد طريقاً جديداً لحل الصراع مع الفلسطينيين المعتدلين.

منشورات خاصة

معهد بحوث الأمن القومي الاسرائيلي

ترجمة صحيفة القدس العربي